



حوكمة الشركات



کتابخانه
مکتب
مکتب
مکتب



تنويه:

يعد هذا الدليل استرشادياً فقط، ولا يمثل في حال من الأحوال بديلاً عن الأنظمة واللوائح والتشريعات التي تصدرها هيئة أسواق المال بهدف تنظيم أنشطة الأوراق المالية، كما لا يشكل مرجعاً لأي من الإجراءات والمسؤوليات القانونية المترتبة على الأطراف ذات الصلة في هذه الأنشطة.

هذه سنة الله وقدره
مما لا يدرك بالعلم



المحتوى

2	مقدمة
4	دور حوكمة الشركات وأهميتها
8	نطاق التطبيق
10	منهجية التطبيق
12	متطلبات رقابية

مقدمة

إن هيئة أسواق المال تبذل قصارى جهدها لإرساء قواعد الشفافية والإفصاح التي تعزز من استقرار ونمو السوق، واستمراراً لهذا النهج ومواكبة التطور في معايير الرقابة الدولية فقد قامت الهيئة في شهر نوفمبر من عام 2015 بإصدار تعديلات لائحته التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والتي تعد بمثابة إعلان انطلاق سوق الأعمال الكويتي لمرحلة جديدة من التنظيم والرقابة والتي تم استسقاء أساس الأفكار فيها من أفضل الممارسات التنظيمية والرقابية العالمية.



دور حوكمة الشركات وأهميتها

- إن قواعد حوكمة الشركات الرشيدة تقوم على توثيق ما يلي:
 - أولاً- السلوك الأخلاقي: هو ما يضمن الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية وغير المالية.
 - ثانياً- الرقابة والمساءلة: تأتي أهمية وضع نظام متكامل للرقابة والمساءلة لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات، فضلاً عن أهمية تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة على الشركة، والتأكيد على أن الإفصاح والشفافية عنصران أساسيان في حماية حقوق أصحاب المصالح.
 - ثالثاً- التنظيم الإداري السليم: إن التنظيم الإداري السليم هو ما يضمن توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، والفصل في الاختصاصات، ووضع نظام للحوافز والمكافآت من خلال تقييم الأداء سواء للمدراء أو العاملين بالشركة.
- تتمثل قواعد حوكمة الشركات في المبادئ والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركات والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها. ويكمن الهدف الأساسي من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في ضمان تماشي الشركة مع أهداف المساهمين بما يعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات.
- إن قواعد حوكمة الشركات تنظم منهجية اتخاذ جميع القرارات داخل الشركة وتحفز وجود الشفافية والمصادقية لتلك القرارات. ومن أهم الأهداف لإقرار قواعد حوكمة الشركات هو حماية المساهمين، وفصل السلطة بين الإدارة التنفيذية التي تُسِير أعمال الشركة ومجلس الإدارة الذي يعد ويراجع الخطط والسياسات في هذه الشركة، بما يضمن الطمأنينة ويعزز الشعور بالثقة في التعامل معه، كما تمكّن المساهمين وأصحاب المصالح من الرقابة بشكل فعال على الشركة.



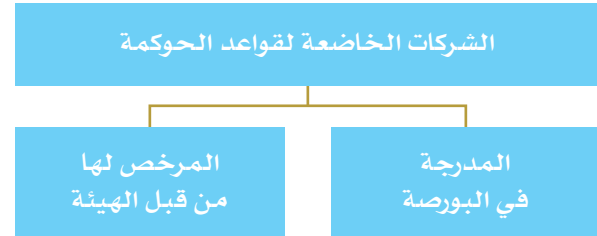
دور حوكمة الشركات وأهميتها

- تتمثل أهمية حوكمة الشركات وفوائدها على الشركات بوجه خاص والقطاع المالي بوجه عام فيما يلي:
 1. تعزيز الكفاءة الإدارية للشركات.
 2. الحصول على تمويل بتكلفة أقل.
 3. تعزيز الإجراءات الرقابية وإجراءات التدقيق.
 4. دعم الدور الاجتماعي للشركات.
 5. تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة.
 6. الحد من مفهوم تعارض المصالح.
- تقوم قواعد حوكمة الشركات على مجموعة من القواعد التي تمثل الأساس الذي تركز عليه ممارسات الحوكمة الرشيدة، وهي كما يلي:
 - القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة.
 - القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات.
- القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية.
- القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والالتزام الأخلاقي.
- القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بالوقت المناسب.
- القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين.
- القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح.
- القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء.
- القاعدة الحادية عشرة: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية.



نطاق التطبيق

الشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المرخص لها سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة بالبورصة باستثناء الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، والشركات غير الكويتية المدرجة في البورصة وقت صدور التعليمات.





منهجية التطبيق

- راعت هيئة أسواق المال عند إقرارها منهجية تطبيق قواعد حوكمة الشركات أن تتسم بالمرونة وتتسق مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها، حيث إن منهجية التطبيق لأغلب القواعد ستكون قائمة على مبدأ الالتزام أو التفسير (Comply or Explain)، وعلى الشركات الإفصاح عن مدى التزامها بهذه القواعد، وفي حال عدم الالتزام فإنه يجب أن يتم تحديد القاعدة والمادة التي لم يتم الالتزام بها، مع عدم الإخلال بالأحكام والنصوص الملزمة التي جاءت في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، أو أي قانون أو لائحة أو قواعد أو تعليمات أو قرارات أخرى.
- واستثناءً من مبدأ الالتزام أو التفسير الذي ينطبق على أغلب القواعد فإنه يجب الالتزام والتقييد بما يلي:
 - المواد التي تقضي بأن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أعضاء يتمتعون بالاستقلالية الواردة في القاعدة الأولى (بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة).
 - القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية.
 - القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
 - القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
 - القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين.
- ويتعين على الشركة الالتزام بتطبيق القواعد السابقة، وفي حال عدم الالتزام بالتطبيق تتعرض الشركة للجزاء المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

القواعد التي تقوم على مبدأ الالتزام والتطبيق:

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية.

المواد التي تقضي بأن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أعضاء يتمتعون بالاستقلالية الواردة في القاعدة الأولى (بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة).

القواعد التي تقوم على مبدأ الالتزام أو التفسير:

القاعدة الحادية عشرة: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

القاعدة الثالثة: اختيار اشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة (باستثناء المواد التي تقضي بأن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أعضاء يتمتعون بالاستقلالية)

متطلبات رقابية

- يُعمل بالأحكام الواردة في قواعد حوكمة الشركات ابتداءً من 2016/6/30.
- يتعين أن يتم تزويد الهيئة - قطاع الاشراف: إدارة تنظيم وحوكمة الشركات - بشكل سنوي بما يفيد تنفيذ المتطلبات الواردة في قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة على أن يقدم أول تقرير في مدة أقصاها عشرة أيام عمل من تاريخ العمل بهذه القواعد.
- يحق للهيئة أن تطلب تزويدها بأية معلومات أو بيانات إضافية تراها لازمة للتأكد من مدى الالتزام بكافة المتطلبات الواردة في هذه القواعد.



كَلِمَاتٍ مِّنْ عِندِ رَبِّكَ
مُذَكَّرَاتٍ لِّمَن يَخْتَارُ
بِإِذْنِ رَبِّكَ
لَقَدْ عَلَّمْنَاهُ
كُلَّ شَيْءٍ حَسِيذٍ
فَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ
النُّجُومِ
سَاهِبًا
فَيَلْمُوكَ
وَيَقُولُ
سَحَابٌ مَّزِينٌ
ذُرِّيَّةً مِن سَعِيدٍ
مُتَّبِعِينَ





إعداد مكتب التوعية / هيئة أسواق المال الكويتية

لمزيد من المعلومات - يمكن التواصل مع مكتب التوعية:

هاتف: 22903000 (+965) - فاكس: 22459846 (+965)

البريد الإلكتروني: aw@cma.gov.kw - الموقع الإلكتروني: www.cma.gov.kw

 @cma_kwt

يناير 2016 (6) - الاصدار الأول

هَيْبَةُ رَسُولِ الْمَلَكِ